

تمهيد:

تشكل دراسة الجدوى الاقتصادية في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي انبثقت من صلب النظرية الاقتصادية، لتكون أداة علمية ذات أهمية كبرى لدعم صناعة القرارات الاستثمارية، فالنظرية الاقتصادية تنظر إلى الموارد الاقتصادية المتاحة للاستثمار بأنها نادرة نسبيًا وهناك استخدامات متعددة عند توظيفها لإنتاج السلع و الخدمات، لهذا لا بد من استخدامها بشكل أمثل ومن ثم تطرح مشكلة التخصيص و الاختيار من بين البدائل المتاحة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى وجود علم لدراسة الجدوى الاقتصادية يضع المنهجية العلمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم التأكد.

وبغرض الإحاطة حول الإطار العام لدراسة الجدوى ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: نحاول من خلاله إبراز بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بمفهوم المشروع، وعناصره والمراحل التي يمر بها، وبيان أهدافه.

المبحث الثاني: وسيتم فيه إبراز ماهية دراسة الجدوى وخصائصها، وبيان أهميتها، والإشارة إلى المتطلبات والأساسيات اللازمة لإعدادها.

المبحث الثالث: ونتناول فيه بإيجاز أهم التصنيفات الخاصة بدراسة الجدوى، ومجالاتها التطبيقية.

المبحث الرابع: ويشمل على مراحل تحليل جدوى المشروع بدءًا من كونه كفكرة استثمارية، إلى أن ينتهي باتخاذ القرار الخاص بإنشائه.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشروعات الاستثمارية:

تساهم دراسات الجدوى في حسن استخدام الموارد الاقتصادية، والتخصيص الكفء لها، إذ أنها تشكل كأداة في صنع القرار الاستثمار الرشيد، وهي بهذا تولي اهتماما أساسيا بالمشروعات الاستثمارية وهدفها الرئيسي هو تحديد إمكانية اتخاذ القرار بإقامة المشروع من عدمه. وعلى هذا الأساس من الضروري التعرف على ماهية المشروع الاستثماري من خلال تحديد مفهومه وعناصره والمراحل التي يمر بها، وإبراز أهدافه.

المطلب الأول: مفهوم المشروع وعناصره:

تعددت الآراء واختلفت في تحديد مفهوم المشروع، وهذا راجع لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، فهناك من يعرفه على أنه: "مجموعة كاملة من الأنشطة والعمليات التي تستهلك موارد محدودة ينتظر منها مداخيل وعوائد أخرى نقدية أو غير نقدية."¹ وهناك تعريف آخر للمشروع هو: "مجموعة الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت، والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب."² وعلى الرغم من تعدد هذه التعاريف، إلى أنه يمكن من خلال هذين التعريفين الوصول إلى تحديد عناصر المشروع بصفة عامة وتشمل:

- (1) تدفقات خارجية: وتسمى أحيانا بالتكاليف أو المدخلات أو الموارد أو الاستثمارات.
 - (2) تدفقات داخلية: وتسمى أحيانا بالمنافع أو المخرجات أو الإنتاج أو العوائد، تعكس هدف المشروع.
 - (3) فترة زمنية معينة تمثل عمر أو حياة المشروع .
 - (4) حيز مكاني، ويشمل موقع محدد في منطقة محددة.
 - (5) إدارة المشروع والأفراد (أصحاب المشروع أو المشاركين فيه).
- إن الأنشطة التي يتكون منها المشروع، والتي تتصف بالترابط والتكامل ببعضها تتطلب تخطيطا سليما وإعدادا جيدا لضمان نجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه. لذا من الضروري القيام بإعداد دراسات خاصة بمختلف جوانب وأنشطة المشروع قبل البدء في تنفيذه تعرف بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، والتي يمكن الاستناد عليها في الحكم على صلاحية المشروع أو أفضليته بالنسبة للمشروعات البديلة الأخرى.

¹ Kamel Hamdi, *Analyse des projets et leur financement*, (Imprimerie ES-SALEM, Alger 2000), P. 09.

² على شريف، محمد فريد الصحن، *اقتصاديات الإدارة - منهج القرارات* - (الدار الجامعية، بيروت، 1998)، ص. 209.

- ويتضمن مفهوم المشروع الاستثماري العديد من أنواع المشروعات الاستثمارية وتقسيمات مختلفة فمن حيث طبيعة الاستثمار هناك مشاريع عامة وأخرى خاصة وأخرى مشتركة. ومن حيث مجال الاستثمار هناك مشروعات تجارية، صناعية، زراعية، خدمية، ومن حيث العلاقة التبادلية نميز بين:¹
- مشروعات مانعة بالتبادل: وهي المشروعات البديلة التي تتنافس على قدر محدد من الموارد، حيث يمنع اختيار أحدهما اختيار الآخر.
 - المشروعات المستقلة: وهي المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر طالما توافرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة أحدهما ليس مشروطاً بإقامة الآخر.
 - المشروعات المتكاملة: وهي المشروعات التي يلزم إقامة أحدها لإقامة الآخر.

المطلب الثاني: دورة المشروع

يمر المشروع منذ بدايته كفكرة وحتى مرحلة تقييمه بعد التنفيذ بأربعة مراحل رئيسية تتمثل في:

(I) مرحلة ما قبل الاستثمار:

- والتي تعرف بدراسة الجدوى وتعد المرحلة الأساسية وتشكل الأساس للمراحل التالية للمشروع، وتشمل كل الدراسات الضرورية لتقييم جدوى المشروع قبل التنفيذ.
- ويتوقف نطاق دراسة الجدوى وعمقها على طبيعة المشروع وحجمه وطبيعة الأطراف المهتمة بشكل مباشر وغير مباشر بهذا المشروع. وتفيد هذه المرحلة في الآتي:²
- (1) توفر الأساس الجيد لرجل الأعمال أو متخذي القرار لاتخاذ قرار القيام بالاستثمار من عدمه.
 - (2) تيسير ترويج المشروعات الاستثمارية التي تقترحها هيئات حكومية أو غرف التجارة والصناعات أو الهيئات الدولية.
 - (3) تقادي الانتقال المباشر من فكرة المشروع إلى دراسات التنفيذ دون بحث وتحليل فرصة الاستثمار خطوة خطوة أو التمكن من عرض حلول بديلة.
 - (4) توفير صورة أوضح وأدق لمؤسسات التمويل الوطنية والدولية لصلاحية المشروع، فانخفاض نوعية دراسة الجدوى المقدمة يؤدي إلى عدم موافقة الجهات المختصة أو البنوك على مشروعات جيدة، وذلك لعدم وضوح صورة المشروع في الدراسة المقدمة.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، دراسة الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية مع مشروعات BOT . (الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط.2 ، 2000) ، ص. 10.

² يحي عبد الغني أبو الفتوح ، أسس و إجراءات دراسات جدوى المشروعات. (دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 2003) ، ص ص. 26 ، 27.

(II) مرحلة تنفيذ المشروع (مرحلة الاستثمار):

ويتم فيها التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث ينتقل المشروع من مجرد اقتراح إلى مرحلة إعداد المشروع للعمل وبدء تشغيله، ويتم التركيز في هذه المرحلة على عملية التشييد للمباني وغير ذلك من أشغال الهندسة المدنية، وتركيب المعدات وتدريب اليد العاملة لإعدادها للعملية الإنتاجية، كما يتم الإعداد الجيد للمشروع والتخطيط له وإدارته. ويجب وضع جداول زمنية قصد متابعة سير الأشغال أثناء تنفيذ المشروع.

(III) مرحلة تشغيل المشروع:

وهي تتعلق بمرحلة بدء الإنتاج، وهناك مجموعة من المشاكل يمكن أن تواجه المستثمر في هذه المرحلة نتيجة لأخطاء في المرحلتين السابقتين، ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى مشاكل قصيرة الأجل ومشاكل طويلة الأجل.

ومن أمثلة المشاكل قصيرة ما يتعلق بتطبيق تقنيات الإنتاج أو تشغيل الآلات أو ضعف في الكفاءة الإنتاجية للعمل بسبب عدم وجود يد عاملة أو موظفين مؤهلين، وهي مشاكل تتجم عن مرحلة التنفيذ. أما المشاكل طويلة الأجل فتتمثل في تطبيق إستراتيجيات معينة في الإنتاج والتسويق مثلا قد تكون خاطئة نتيجة اعتمادها على بيانات أو نتائج إحصائية غير سليمة في مرحلة دراسة الجدوى.

(IV) مرحلة التقييم:

ويتم فيها تقييم كافة أنشطة المشروع بعد تشغيله وبيان أوجه نجاحها وقصورها والأسباب المؤدية لذلك. وهذه المرحلة تستمر طيلة عمر المشروع وتشكل أحد العوامل المحورية لنجاح أو فشل المشروع. وما يهمننا في هذا البحث هو التركيز على المرحلة الأولى من مراحل دورة المشروع لما تشكله دراسة الجدوى من أهمية كبرى تظهر من خلال ارتباطها بقرارات استثمارية، تتطلب الدراسة والتحليل الموضوعي، وذلك لأسباب مختلفة أهمها:¹

(1) يشكل الاستثمار المحرك الوحيد للتطور والبقاء على المدى الطويل.

(2) يمتص الاستثمار موارد هامة.

(3) يشكل غالبا التزام متوسط وطويل الأجل وتنفيذه غير قابل الرجوع إلى الوراء.

(4) يشترط معرفة صورة المؤسسة بسبب تأثير المحيط الاقتصادي و المالي.

وحيث أن نطاق دراسة الجدوى يتمثل في المشروع كوحدة استثمارية، فإن الدراسة سوف

تستند إلى مفهوم المشروع كمرادف لمفهوم الفرصة الاستثمارية حيث أن كل منها يتمثل في وحدة

استثمارية مقترحة يمكن تمييزها فنيا واقتصاديا عن باقي الاستثمارات.

¹ Abdellah Boughaba, **Analyse et évaluation de projets** (Edition Berti, Paris, 1998), P. P. 10, 11.

المطلب الثالث: أهداف المشروع:

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة البداية في تحليل جدوى المشروع، ويمكن التمييز بين الأهداف حسب نوع المشروع على النحو التالي:¹

(I): أهداف المشروعات الخاصة:

حسب النظرية الاقتصادية للمشروع تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية للمشروع ، ولكن على الرغم من ذلك فلا يعتبر الهدف الوحيد بل هناك أهداف أخرى تهتم بها المشروعات الخاصة من أهمها:

1) تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة يحصل المشروع منها على شهرة كبيرة في الأسواق حتى وإن أدى هذا في المدى القصير إلى عدم توزيع أرباح عالية على المساهمين، وقد يعمل المشروع الحديث إلى تحقيق أقصى كمية من المبيعات تحقيقاً لما يلي:

(أ) زيادة الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح.

(ب) تحقيق الأهداف الخاصة بالمدرء الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال.

(ج) الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي مريح.

2) قد يكون الهدف من الإنفاق الاستثماري لمشروع قائم هو حماية النشاط الرئيسي له من خطر توقف الإنتاج.

(II): أهداف المشروعات العامة:

تهدف المشروعات العامة بشكل أساسي إلى تحقيق المنفعة العامة سواء تحقق الربح من قيام هذه المشروعات أو لم يتحقق، إلا أن هذا لا ينفى عدم اهتمامها مطلقاً بتحقيق الربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب الأهداف الأساسية التي أنشئ المشروع العام من أجلها، وفيما يلي أهم الأهداف:

1) قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الأسلحة.

2) قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية.

3) قد يكون الغرض هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدل من اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة (صناعة السجائر من المشروعات العامة في كثير من البلدان).

4) مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات، والكهرباء..... إلخ

ف نظراً لأهميتها الإستراتيجية ترى أن الدولة تضطلع بمهام إنشائها عوضاً عن الأفراد.

¹ سمير محمد عبد العزيز ، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية و قياس الربحية التجارية و القومية ، (مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر ، 2002) ، ص. ص 15 . 16.

المبحث الثاني: التعريف بدراسة الجدوى وأهميتها:

المطلب الأول: تحديد ماهية دراسة الجدوى:

تمتد جذور دراسة الجدوى إلى عام 1936 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضان، الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها. وتعتمد في ذلك على أسلوب تحليل المنافع والتكاليف.

ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في العديد من الكتابات بمفاهيم عديدة نلمسها خاصة في الكتابات الأولى للاقتصادي كينز عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس المال والكفاية الحديثة لرأس المال، أو عند الاقتصادي Dean Joel سنة 1951 عندما أصدر أول كتاب لمعالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية، إلا أن أول عمل ظهر محتويًا للمبادئ الأساسية لتلك الدراسات كان عام 1950 في صورة كتاب قامت به لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية بإعداده وعرف بالكتاب الأخضر.¹ ولقد تلت بعد ذلك عدة أعمال وكتابات عن هذا الموضوع محاولة وضع المبادئ والقواعد الأساسية المتبعة في تقييم المشروعات من أهمها: دليل منظمة التعاون الاقتصادي OECD عام 1969 وتم تطويره عام 1974، دليل البنك الدولي عام 1975، دليل لإعداد دراسات الجدوى من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 1972 وطور عام 1993.

وبفضل هذه الأعمال بدأ يتبلور هذا الموضوع ليشكل أحد الفروع الهامة في الاقتصاد التطبيقي ويستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلّي و متأثر إلى جانب ذلك ببعض العلوم الأخرى مثل المحاسبة والإدارة وبحوث العمليات.

ورغم تعدد المفاهيم حول مصطلح دراسة الجدوى إلا أنه يتراوح مداها بين المفهوم الواسع الذي يشمل كافة الدراسات التمهيدية والتفصيلية التي تتم على الفرص الاستثمارية منذ بحثها كفكرة استثمارية حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفرص أو رفضها حسب المعايير الاقتصادية.

أما المفهوم الآخر لدراسة الجدوى فيتمثل في المفهوم الضيق والذي يميز بين دراسات التعرف على الفرص الاستثمارية، ودراسات الجدوى ودراسات التقييم، وبغض النظر عن تعدد التقسيمات لمراحل جدوى المشروعات فإن الهدف النهائي من ذلك كله هو الوصول إلى قرار قبول أو رفض الفرص الاستثمارية محل الدراسة، الأمر الذي يحتم على متخذي قرار الاستثمار القيام مسبقاً بمجموعة دراسات متكاملة لمعرفة جدوى الفرص الاستثمارية المتاحة من مختلف جوانبها وما يمكن أن تفرزه من أثار ونتائج عند تنفيذها على المستوى الفردي والكلّي.

¹ عبد الحميد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية (منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2002)، ص. 107 .

وانطلاقاً من الهدف النهائي الذي تصبو إليه دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة التعريف التالي: "تقصد بدراسة جدوى المشروعات الاقتصادية تلك المجموعة من الدراسات المترابطة والمتكاملة، والتي توفر المعلومات والبيانات الضرورية لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري، وذلك من عدة جوانب قانونية، سوقية مالية، اقتصادية، اجتماعية... الخ تؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع".

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج بعض الخصائص التي تتميز بها دراسة الجدوى وهي:¹

(1) دراسة الجدوى لازمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها حيث نجدها مطلوبة للمشروعات العامة، كما هي مطلوبة للمشروعات الخاصة، وفي المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية أيضاً.
(2) حجم هذه الدراسة وتكلفتها تتوقف على حجم هذا المشروع وطبيعة وحجم الأموال المستثمرة فيه.
(3) إن دراسة الجدوى هي منهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل درجة من درجات وظروف عدم التأكد الناجمة عن وجود متغيرات داخلية وخارجية مختلفة، الأمر الذي يحتاج إلى تعميق لهذه الدراسة.

(4) تتطلب دراسة الجدوى إشراك عدد كبير من الخبراء المتخصصين لما تطلبه من أنواع مختلفة من المعارف الإدارية والتقنية والاقتصادية والتسويقية والمالية... الخ.

(5) تتميز مراحل دراسة الجدوى بالترابط والتكامل، فنتائج كل مرحلة تمثل مدخلات للمراحل التي تليها.
(6) المشروع الاستثماري يظهر في البداية كفرصة استثمارية سرعان ما تتحول إلى فكرة تكون جديرة بدراسة جدواها، وللتعرف على مدى جدوى المشروع يجب تطبيق معايير الاستثمار التي تهتم المستثمر الخاص والاقتصاد القومي.

(7) إن دراسة الجدوى هي نموذج محاكاة للمشروع، يتم تصوره قبل البدء في التنفيذ لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع.

كما يتضح من خلال التعريف أن دراسة الجدوى تسعى إلى تحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من خلال التوصل إلى إجابات محددة لعدد من الأسئلة المتعلقة بالمشروع المقترح من أهمها:²
(أ) هل هناك سوق كافية لاستيعاب إنتاج المشروع المقترح طوال سنوات عمره الاقتصادي، بمعنى آخر هل هناك حاجة لمنتجات المشروع في الوقت الحاضر أو المستقبل؟.

(ب) هل من الممكن تنفيذ المشروع من الناحية الفنية؟ بمعنى آخر هل تتوفر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع طوال عمره الاقتصادي؟

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية و القومية (مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000)، ص ص. 25، 26.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص. 13، 14.

(ج) هل تتوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروع في الأوقات المناسبة، وبشروط اقتصادية؟.

(د) هل المشروع مربح من وجهة النظر الخاصة؟

(هـ) هل المشروع مربح من وجهة النظر الاقتصادية؟ بمعنى هل سيظل المشروع مربحا إذا استخدمنا الأسعار الاقتصادية في التقييم، والتي تعكس التكلفة الحقيقية.

(و) هل المشروع مربح من وجهة النظر الاجتماعية؟ بمعنى إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية للمشروع سواء أكانت ايجابية أو سلبية، هل سيظل المشروع مربحا؟.

المطلب الثاني: أهمية دراسة الجدوى:

تظهر أهمية دراسة الجدوى في صناعة القرار الاستثماري بالنسبة للعديد من الأطراف يمكن إيجازها فيما يلي:

(I) بالنسبة للمستثمر الفرد¹:

(1) تعتبر دراسة الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام ممكن.

(2) تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة التي يرصد لها موارد ضخمة.

(3) وسيلة عملية تساعد متخذ القرار الاستثماري على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة، وبما يعظم أهداف المستثمر.

(4) تمثل مرشدا للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج ومعلومات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ.

(II) بالنسبة للبنك²:

(1) ضرورة تعرف البنك على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة وإمكانية معرفة ظروف ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها.

(2) تأكد البنك من جدوى القرض اقتصاديا وعدم الاكتفاء بالنظر إلى سجلات الماضي فقط، ولكن باستخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التخطيطية، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 27، 28.

² عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 109، 110.

(3) تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل ودرجة التأكد من إمكانية استرداده في موعد استحقاقه خاصة إذا علمنا أن معظم موارد البنك تمثل ودائع عملائه، وبالتالي تمتد القرارات التمويلية إلى سيولة البنك ودراسة ربحية البنك.

(III) بالنسبة للدولة¹:

(1) إن القيام بتنفيذ بعض الفرص الاستثمارية دون القيام بدراسة الجدوى يترتب عليه ضياع للموارد الاقتصادية، وأمام الحاجيات المتزايدة لأفراد المجتمع تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلي ثم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها وأولويتها.

(2) تحتاج الدولة إلى أسلوب لاختيار المشروعات ذات النفع العام، والمفاضلة بينها يتم من خلال مجموعة من المعايير تقدمها دراسة الجدوى.

(3) تشكل المشروعات القاعدة الأساسية في تنفيذ خطة التنمية، وتعمل دراسة الجدوى على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية.

(4) لا تمنح الدولة ترخيصاً بإقامة المشروع إلا عند التأكد أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل مما يمكن، وأن العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع للمجتمع أكبر مما يمكن.

(5) مع التسارع الذي يشهده العالم اليوم في الميدان التكنولوجي، وتزايد بدائل التكنولوجيا في أساليب وطرق الإنتاج بشكل يجعل الصناعة أكثر تقدماً وتعقيداً، ويدفع الدول المتقدمة والنامية بالاهتمام بقضايا الإنتاج ومتابعة التطورات التكنولوجية واختيار الأمثل منها، مما يحتم التوسع والتعميق في دراسة الجدوى والإقبال عليها وزيادة أهميتها لتصبح ضرورة حيوية وملحة مع الزمن.

المطلب الثالث: متطلبات وأساسيات دراسة الجدوى:

يعتبر قرار الاستثمار سليماً إذا كان قادراً على تحقيق أهدافه الأساسية، لذا يجب أن تعتمد دراسة الجدوى الاقتصادية السليمة على معلومات وبيانات دقيقة وكافية.

ويشترك في إعداد دراسة الجدوى فريق من الخبراء والمتخصصين في مجالات عديدة، ويتوقف حجم فريق العمل على نوع المشروع وحجمه، والحصول على دراسة جدوى ذات جودة أمر مرهون بتوافر كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع، وعلى قدرة القائمين على الدراسة في توظيف خبراتهم ومعارفهم في تحليل جدوى المشروع.

¹ على محمد خضر، فيصل مفتاح شلوف، صالح الصابر شعيب، أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية (منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء- ليبيا - ط.1، 1996)، ص. 26.

وهناك مجموعة من الأساسيات يتعين على القائم بدراسة الجدوى الإلمام بها نذكر منها: ¹

(I) الإلمام بالتوجه الإستراتيجي:

بمعنى توافر المرونة في الإستراتيجية الأساسية للمشروع، والقدرة على التكيف ومواجهة التغيرات والمخاطر في عالم الأعمال، ولا يتم ذلك إلا باختيار الاستثمارات السليمة القادرة على تحقيق الأهداف، وإدراك أسباب التغيرات الحادثة في المجتمع والعمل على تطوير المهارات اللازمة للبقاء.

(II) المعرفة التامة بنطاق المشروع:

ويعني ضرورة تحديد نطاق المشروع تحديدا دقيقا، وهذا حتى تتمكن من وضع التقديرات الخاصة بتكاليف المشروع، وتظهر أهمية هذا العنصر خاصة في المشاريع الصناعية لأنها غالبا ما يتعدى نطاقها موقع الإنتاج ليشمل مواقع أخرى كالمخازن الخارجية لتخزين المواد الأولية أو المنتجات النهائية. ويشمل تحديد نطاق المشروع ما يلي:

- 1) جميع الأنشطة المقرر تنفيذها في موقع المنشأة.
- 2) جميع الأنشطة والعمليات المساعدة المتعلقة بالإنتاج.
- 3) جميع العمليات الخاصة بمعالجة المخلفات وأثار التلوث.
- 4) جميع العمليات الخاصة بنقل وتخزين المدخلات والمخرجات بكافة أشكالها خارج الموقع.

(III) الاختيار بين البدائل والتحقق منها:

هناك بدائل تتعلق باختيار التكنولوجيا، وبدائل تتعلق بالمعدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية وموقع المشروع والتمويل وغيرها، أمام هذا التعدد في البدائل تقوم دراسة الجدوى ببحثها واختيار أنسبها مع تقديم المبررات.

(IV) الحصول على البيانات اللازمة وجودتها:

يعتبر عامل الوقت والتكلفة أحد العوامل المحددة لنوعية البيانات المعتمدة في دراسة الجدوى لهذا يجب توخي الدقة والسلامة في هذه البيانات، وذكر مصادر جمعها بغرض التحقق منها والرجوع إليها كلما تطلب الأمر ذلك.

¹ يحي عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص . 31 .

المبحث الثالث: تصنيفات دراسة الجدوى ومجالاتها التطبيقية:

المطلب الأول: تصنيفات دراسة الجدوى:

هناك مداخل تحليلية مختلفة يتم من خلالها النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات ويمكن التمييز بين التصنيفات التالية:¹

(I) التصنيف الوظيفي:

والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف طبيعة ونوعية الدراسة فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية، وبمثل ذلك يمكن التمييز بين الدراسات الأخرى كدراسة الجدوى التسويقية، دراسة الجدوى المالية... وهكذا.

(II) التصنيف النفعي:

ويعني تصنيف دراسة الجدوى حسب طبيعة المنفعة المستمدة منها منفعة خاصة أو منفعة قومية. فإذا كانت دراسة الجدوى معدة لتقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الخاص والذي يهدف إلى تعظيم الأرباح تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا كان الاهتمام بتقييم المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي أو المجتمع ككل والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية.

(III) التصنيف التحليلي:

يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية . إن القرار الاستثماري المبني على أساس دراسة الجدوى الخاصة، والذي يتفق مع مفهوم الربحية التجارية قد لا يكون كذلك من وجهة نظر دراسة الجدوى القومية، والذي يتفق مع مفهوم الربحية القومية. وسبب الاختلاف راجع لطبيعة الأهداف والمعايير التي يحتكم إليها في الحالتين، وكذلك إلى اختلاف أساليب التحليل المستخدمة في الدراستين، وهنا تكمن ضرورة التجانس والتكامل بين الوجهتين حتى نتمكن من صناعة القرار الاستثماري الناجح من وجهة النظر الخاصة والقومية. وتمشيا مع المفهوم الواسع لدراسة الجدوى الذي سبق الإشارة إليه فإننا سنعمد التصنيف التحليلي الذي يميز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان ، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق، (الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2001) ص. ص 23، 24 .

المطلب الثاني: مجالات تطبيق دراسة الجدوى:

تتعدد هذه المجالات إلا أنه يمكن حصرها في المجالات التالية:¹

(I) دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

وهي أكثر المجالات التطبيقية انتشارا وأهمية نظرا لأن المشروع الاستثماري الجديد بحاجة إلى دراسة شاملة، وتقديرات مبنية على منهجية علمية وأساليب دقيقة أخذا بعين الاعتبار ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، وتعتبر هذه الدراسة ضرورية مهما كان نوع المشروع أو حجمه، ويبقى الاختلاف في درجة العمق والتكلفة بين المشاريع.

(II) دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة:

في هذه الحالة هناك مشروع قائم بالفعل ويعمل ، وتظهر أسباب كثيرة لضرورة التوسع الاستثماري وذلك بإقامة وحدات أخرى تابعة للمشروع، أو إضافة خط إنتاجي جديد، أو إضافة فروع جديدة في مناطق جغرافية جديدة. وفي كل هذه الحالات تتطلب عملية التوسعة إعداد دراسة جدوى لذلك الغرض.

(III) دراسة الجدوى للإحلال والتجديد:

ويتعلق الأمر بإحلال أو استبدال آلة جديدة بدل من آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي لها وهنا تبرز مشكلة الاختيار بين أصناف عديدة من الآلات ذات قدرات مختلفة، وتكاليف متباينة، وتعتبر دراسة الجدوى أداة تسمح باختيار البديل الأفضل.

(IV) دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي:

إن اهتمام الشركات والمشروعات بمجال البحث والتطوير R& D أصبح اليوم أمر ذا أهمية قصوى وخاصة مع دخول العالم مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتزايد التنافسية، مما يجعل القائمين على إدارة المشروعات يتابعون باهتمام التطورات الحادثة في أساليب التكنولوجيا ، ومحاولة استخدامها في العمليات الإنتاجية، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة جدوى الاختيار بين بدائل التكنولوجيا.

المبحث الرابع: مراحل تحليل جدوى المشروع:

لقد أشرنا سابقا أن كل مشروع يمر بدورة تتكون من مجموعة مراحل متداخلة ومتفاعلة، تبدأ من كون المشروع فكرة استثمارية إلى أن تنتهي باتخاذ القرار الخاص بإنشائه وتشغيله ومتابعة وتقييم أداءه وتمثل دراسة الجدوى مرحلة أساسية في هذه الدورة، ويمكن تحديد خطوات تحليل جدوى المشروع في المراحل التالية:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص. 33 ، 34 .

المطلب الأول: مرحلة تحليل الفرص الاستثمارية:

وتشمل:

- التعرف على الفرص الاستثمارية
- التصفية المبدئية للفرص الاستثمارية

أولاً: التعرف على الفرص الاستثمارية:

يمثل اكتشاف الفرص الاستثمارية أو البحث عنها نقطة البداية في دورة المشروع الاستثماري ونجاح المشروع يعتمد على مدى قدرة استغلال الأفكار والفرص الاستثمارية المتاحة وتحويلها في الأسواق إلى سلع وخدمات لإشباع حاجيات المستهلكين، وتحقيق في نفس الوقت العائد الذي يبحث عنه المستثمر، وإن تحقيق الهدف المرغوب فيه من خلال من إنشاء المشروع يشكل البداية في تحليل جدوى المشروع، ويجب التنويه إلى أنه لا يكفي توافر أفكار جيدة للاستثمار إذا لم يتم مراعاة ملاءمتها للبيئة التي سيقام فيها المشروع.

ويتوافر للمشروع الجديد مقارنة بالمشروعات القائمة التي تبحث عن التوسع إطار أكبر من أفكار المنتجات الجديدة، وذلك لعدم تقيده بكيان تنظيمي قائم، فيما يتوافر للمشروع القائم العديد من الفرص الاستثمارية لتطوير السلعة، أو التنويع، أو اختراق السوق.¹

ويشكل موضوع التعرف على الفرص الاستثمارية المناسبة، واكتشاف المنتجات الجديدة أهمية كبيرة وأمر لا يخلو من الصعوبات والمخاطر كتعرض هذه المنتجات إلى الفشل عند تقديمها إلى السوق بسبب عدم إشباعها لاحتياجات المستهلكين، ولم يتم التأكد من وجود طلب حقيقي وفعال عليها، أو عدم ملائمة الوقت الذي قدمت فيه إلى الأسواق إلى غيرها من الأسباب.

من هنا تتضح أهمية تحديد الفرص الاستثمارية واختيار المنتجات الجديدة، وهذا يستدعي دراسة متأنية لاختيار الفرص التي تحقق الميزة التنافسية للمشروع، والعائد على الأموال المستثمرة فيه.

وعند البحث عن الفرص الاستثمارية هناك معايير معينة يمكن استعمالها عند اقتراح منتجات جديدة للمشروع وتتمثل في:²

1) أن تخدم السلعة حاجات غير مخدومة حالياً، ويظهر هذا الوضع نتيجة لما يلي:

أ) لم يكن هناك من يستطيع أن ينتج سلعة تشبع هذه الحاجة.

ب) لم يتم اكتشاف هذه الحاجة.

ج) أن الحاجة لم تكن موجودة أصلاً.

¹ أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، (المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002)، ص. 158.

² محمد صالح الحناوي، دراسات جدوى المشروع - الأساسيات و المفاهيم - (الدار الجامعية، الإسكندرية) ، ص ص.

و غالبية السلع والخدمات الجديدة تقع داخل نطاق أي مجموعة من هذه المجموعات.
 (2) أن تخدم السلعة سوقا فيه الطلب أكبر من العرض أو الحاجة غير مخدومة بكفاءة.
 ويتم اختيار السلعة من خلال وجود طلب دائم ومستمر وليس مؤقت.
 (3) القدرة على المنافسة المستمرة: يجب أن تتوفر في السلعة مجموعة من المزايا تستطيع أن تتنافس بها السلعة الحالية تتمثل في: تصميم عالي الجودة وسعر أقل مما يجعلها قادرة على الاستمرار بقوة.
 في ظل المعايير السابقة كيف يمكن التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة لمنتجات المشروع الجديد؟

للإجابة على هذا السؤال هناك مدخلين أساسيين هما:¹

- **مدخل التوجه بالسوق:** أي الاعتماد على إيجاد واكتشاف الحاجات غير المشبعة والعمل على إنتاج سلع تشبع هذه الحاجات.
- **مدخل التوجه بالمدخلات:** أي العمل على استغلال توافر المواد الأولية والموارد الإنتاجية الأخرى في التوصل إلى فكرة سلعة جديدة، ثم تحديد نطاق الحاجة التي تخدمها.

(I) مدخل التوجه بالسوق:

يعتمد القائم على المشروع على احتياجات المستهلكين في السوق ومحاولة ترجمتها إلى سلع وخدمات تشبع هذه الاحتياجات، وهناك العديد من المصادر التي يستعان بها للتعرف على الفرص الاستثمارية وفق هذا المدخل من بينها:

(1) دراسة وتحليل الصناعات القائمة فعلا واحتياجاتها من المدخلات:

وقد يتضح من خلالها ما يلي:

(أ) أن هناك حاجات لم تشبع بعد بواسطة الصناعة المحلية.

(ب) أن الأسواق غير مخدومة بكفاءة.

(ج) أن هناك حاجات فرعية تتبع من الحاجة الأصلية ولم يتم إشباعها بعد. ويفيد هذا النوع من

الدراسة إمكانية قيام مشروعات أخرى تعتمد على الصناعة القائمة وتستفيد من تواجدها، أو إنتاج

المدخلات الأساسية لهذه الصناعة.

(2) تحليل اتجاهات السكان وخصائصهم الديمغرافية:

إن دراسة التغيرات العامة الحادثة في اتجاهات السكان والخصائص الديمغرافية مثل: السن

الجنس... الخ. تمكنا من التعرف على السلع التي تحتاجها الأسواق، فمعرفة عدد السكان الحالي ومعدل

¹ علي شريف، محمد فريد الصحن، مرجع سبق ذكره، ص. 243.

نموه في المستقبل تساعد على التنبؤ بالطلب على السلع والخدمات ، وإن تحديد مناطق تمركز السكان تلعب دورا في تحديد أنماط الاستهلاك.

3) دراسة وتحليل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

يترتب على التغيرات الحادثة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية تغيرا في الطلب على السلع والخدمات، فزيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة يؤديان إلى زيادة الطلب، وهذا يشجع على خلق فرص استثمارية. وكذلك صدور قوانين وتشريعات جديدة تؤثر على حجم ونوعية تلك الفرص (مثل قانون الاستثمار، قانون الضرائب... الخ).

4) تحليل خطط التنمية:

أن دراسة وتحليل خطط التنمية قد تكشف عن العديد من الفرص الاستثمارية وتوضح الحاجات غير المشبعة أو لم تخدم بالكفاءة المطلوبة.

II) مدخل التوجه بالمدخلات:

يمكن التعرف على الفرص الاستثمارية -كمدخل بديل لتحديد الحاجات- عن طريق التوصل إلى فكرة إنتاج سلعة معينة وذلك باستغلال الموارد المتاحة، ثم تحديد نطاق الحاجة التي تخدمها وفقا للمعايير السابقة الذكر ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

1) فحص المواد الأولية والموارد الأخرى:

عند دراسة المواد الأولية المتوافرة محليا، أو دراسة مصادر الطاقات المحركة المتواجدة، فإن رخص أسعارها أو ارتفاع جودتها قد يوحي بفكرة إنشاء مشروع جديد.

2) فحص بدائل الاستيراد:

ويتم هذا عن طريق دراسة قوائم الواردات وطرح بدائل محلية بدل الاستيراد، وتسعى الدولة إلى مثل هذه السياسة للاستفادة من العملات الأجنبية الموجهة للاستيراد، بالإضافة إلى خلق عمالة جديدة ودعم القاعدة الصناعية داخل البلد، ويجب التأكد من أن تكلفة الإنتاج ومنه سعر البيع سيكون أقل من المنتجات المستوردة.

3) تحليل المهارات المحلية المتوافرة:

إن العديد من الصناعات الناجحة تعتمد على عنصر العمالة الفنية الماهرة والمدربة، وتوافر هذا النوع من العمالة سيمكن من خلق فرص استثمارية في كثير من المجالات.

4) ملاحظة تجارب التنمية الصناعية في الدول الأخرى:

عند ملاحظة تجارب التنمية الصناعية في الدول الأخرى وخاصة تلك التي لها نفس الظروف وتؤثر عليها نفس العوامل، تزودنا باكتشاف الكثير من الفرص الاستثمارية.

بالإضافة إلى ما ذكرناه هناك مصادر أخرى يعتمد عليها في اكتشاف الفرص الاستثمارية مثل: زيارة المعارض، دراسة علاقات الترابط بين الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة، دليل الأفكار الجديدة الذي تصدره الحكومة أو بعض الهيئات.

ثانياً: التصفية المبدئية للفرص الاستثمارية:

من خلال التعرف على الفرص الاستثمارية يتكون لدى القائم بدراسة الجدوى مجموعة من الأفكار والفرص، التي قد تكون بينها فرصة جذابة تصلح للتطبيق.

إن الهدف من التصفية المبدئية لهذه الفرص هو استبعاد الأفكار غير الصالحة، والتركيز على الفرص التي قد تصلح للتحويل إلى منتجات جديدة، ويتم التصفية عن طريق الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بمدى تحقيق الفكرة لأهداف المشروع والمجتمع معا ومن هذه الأسئلة ما يلي:¹

(أ) هل يحتاج المشروع إلى تمويل ضخم خارج عن نطاق إمكانيات المستثمرين وفرص الاقتراض من الخارج؟

(ب) هل تتوفر المواد الأولية اللازمة لإنتاج منتجات المشروع؟ وعلى المدى البعيد؟

(ج) هل هناك طلب فعلي على هذا النوع من المنتجات ومدى قوة المنافسة المتوقعة؟

(د) هل هناك أي صعوبات متعلقة بإنتاج المنتج الجديد مثل القيود الحكومية والتشريعات؟

(هـ) هل سياترب على إنشاء المشروع آثار جانبية مثل التلوث؟

(و) هل يتعارض المشروع مع الأهداف والسياسات القومية؟

بعد الإجابة على هذه الأسئلة يتم استبعاد الفرص والأفكار غير المناسبة، والاستبقاء على الفرص والأفكار المتبقية مع أهداف المشروع والأهداف القومية للدولة وبدورها تتعرض هذه الفرص إلى مرحلة أخرى من التصفية، إذ يتم ترتيبها بصورة مقارنة فيما بينها وفق معايير معينة وتستبعد الأفكار التي لا تتوفر فيها هذه المعايير ونذكر منها على سبيل المثال:²

(1) **السوق الحالية:** من حيث حجم المبيعات، نوع وعدد المنافسين، مدى توافر أنظمة التوزيع، احتمالات تصدير السلعة.

(2) **احتمالات نمو السوق:** من حيث الزيادة في عدد العملاء المرتقبين، درجة قبول المستهلك للسلعة التجديد في السلعة... الخ.

(3) **التكلفة:** ويدخل ضمنها تكلفة الخامات، تكلفة العمالة، تكلفة التوزيع... الخ.

(4) **المخاطر:** وتتضمن درجة استقرار السوق، المخاطر التكنولوجية، حجم المنافسة وقوتها، درجة الدقة في التنبؤ بالطلب، مدى توافر المدخلات الرئيسية.

¹ أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره، ص. 173 .

² محمد صالح الحناوي ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 47-51 .

المطلب الثاني: دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية:

أولاً: دراسة الجدوى المبدئية للمشروع:

تعتبر دراسة الجدوى المبدئية كمرحلة وسيطة بين دراسة الفرص الاستثمارية، وبين دراسة الجدوى التفصيلية، أي أنها عبارة عن دراسة استكشافية تسمح باتخاذ قرار الدخول من عدمه إلى دراسة جدوى تفصيلية مكلفة. وتستمد هذه الدراسة مبررات إعدادها بالأساس إلى ارتفاع تكلفة دراسة الجدوى التفصيلية وما تتطلبه من وقت وجهد.

وفي هذا الإطار تقدم دراسة الجدوى المبدئية انطبعا للمستثمر عن إمكانية واحتمال النجاح أو الفشل المبدئي للمشروع قبل الخوض في تفاصيله، وتشمل على عدد من الجوانب التي يتم جمع المعلومات عنها وتحليلها نذكر أهمها: ¹

(أ) البحث في الموانع الجوهرية التي تعيق تنفيذ الفكرة الاستثمارية محل الدراسة سواء القانونية أو غير القانونية، كإقامة مشروع مخالف لقانون حماية البيئة.

(ب) تحديد المناخ العام للاستثمار بصفة عامة والبيئة الاستثمارية التي يعمل فيها المشروع المقترح بصفة خاصة، وذلك عن طريق جمع المعلومات عن الظروف الاقتصادية للصناعة أو النشاط الاقتصادي المزمع الدخول فيه، اتجاهات هذه الصناعة في الماضي وفي المستقبل، طبيعة المخاطر التي تواجهها....الخ.

(ج) مدى الحاجة إلى منتجات المشروع، وهذا يتطلب وصف السوق بمعنى تقدير اتجاه الطلب على تلك المنتجات والأسعار السائدة وأذواق المستهلكين...الخ.

(د) مدى توافر عوامل الإنتاج الأساسية لإقامة المشروع وتشغيله، ويتضمن ذلك دراسة للخامات التي يحتاجها المشروع ومدى توافر الكفاءات الفنية والإدارية لإدارة وتشغيل المشروع.

(هـ) مدى كفاية الموارد المالية المتاحة لتغطية تكاليف المشروع.

(و) تقدير حجم الاستثمار المطلوب وتكلفة التشغيل.

(ي) تقدير الأرباح الصافية المتوقعة من المشروع.

(ك) أهم المشاكل التي يمكن أن يواجهها المشروع وأنواع المخاطر المترتبة على إقامته، والحلول المقترحة.

(ل) تقدير تكاليف الدراسة التفصيلية للمشروع.

وقد يترتب على إجراء الدراسة المبدئية بروز جوانب من المشروع تستدعي اهتمام خاص ويتم

ذلك عن طريق ما يسمى بالدراسات المدعمة.

¹ سمير محمد عبد العزيز مرجع سبق ذكره ، ص . 17 .

ومن الملاحظ أن دراسة الجدوى المبدئية لا تختلف عن الجدوى التفصيلية في هيكلها ولكن تختلف في تفصيل المعلومات وعمق التحليل.

ثانياً: دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع:

تشكل هذه الدراسة كامتداد لدراسة الجدوى المبدئية لبعض الأفكار الاستثمارية التي لاقت القبول عند هذا المستوى من الدراسة، لذا لزم الأمر إعداد دراسة جدوى تفصيلية كاملة وأعمق من تحليل دراسة الجدوى المبدئية وذلك من عدة جوانب: تسويقية، فنية وهندسية، مالية واقتصادية، وميزة هذه الجوانب أنها مترابطة و تتفاعل مع بعضها البعض.

و في الفصل الموالي سوف نعمل على تقديم وتحليل هذه الجوانب كل على حدى

المطلب الثالث: تقييم وتقرير صلاحية المشروع:

بناء على المراحل السابقة في دراسة الجدوى للمشروع يتكون عند المستثمر في هذه المرحلة مجموعة من المعلومات و المؤشرات التي تساعده في تقدير مدى صلاحية المشروع الاقتصادي ويجب في هذه المرحلة مراعاة ما يلي:¹

(1) توافق أهداف المشروع مع الأوليات الوطنية.

(2) مدى واقعية الفروض الفنية التي استندت إليها الدراسة.

(3) الإمكانيات الفنية في تنفيذ المشروع.

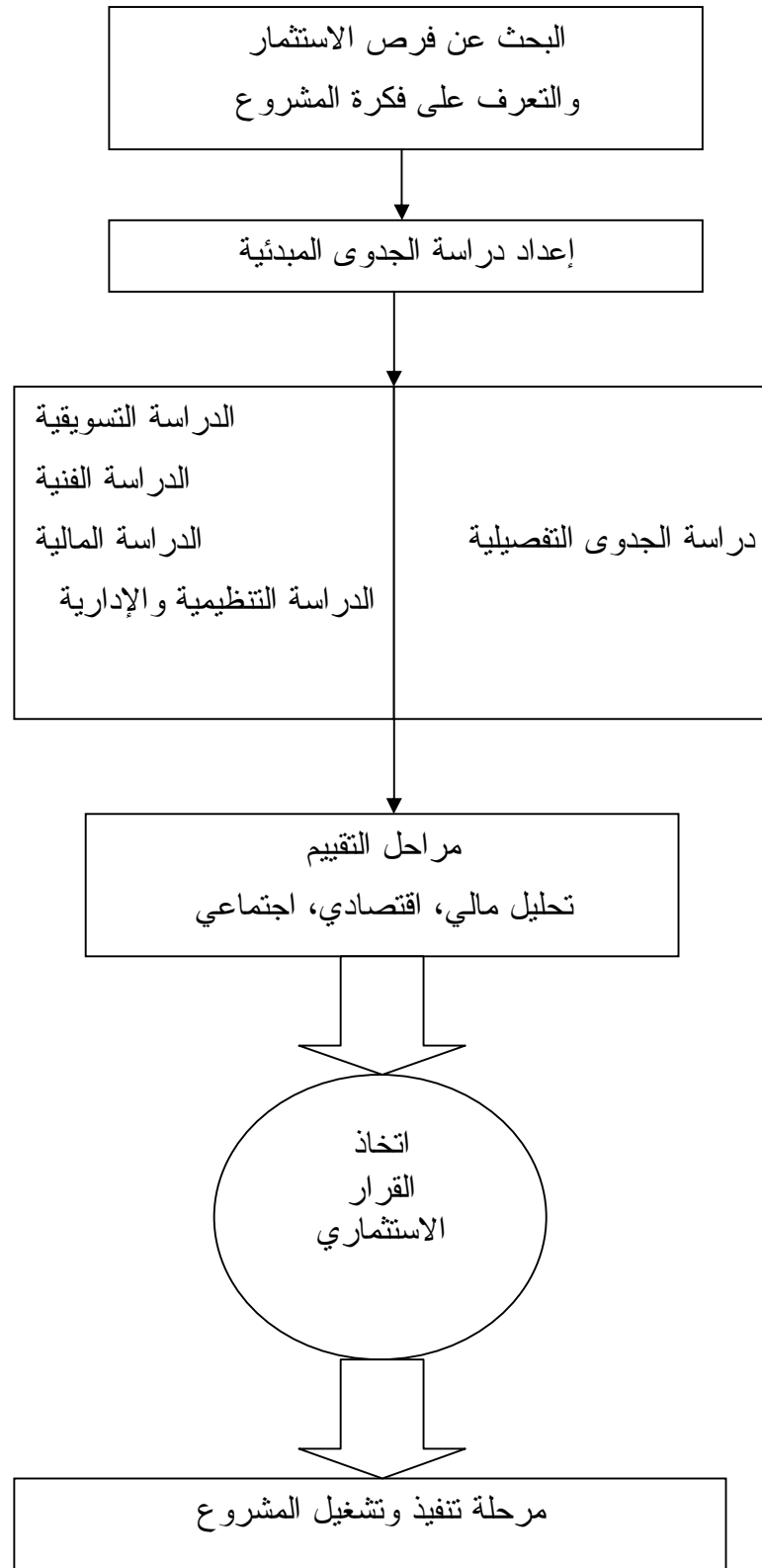
(4) الإمكانيات الإدارية لتشغيل و إدارة المشروع.

ويتم تقييم المشروع على أساس المقاييس المختلفة للربحية، والتي تهدف إلى قياس مدى قدرة المشروع على تقديم عائد مناسب على الاستثمار. ويشمل هذا التقييم دراسة المعايير من وجهة نظر الربحية و التجارية و الربحية القومية بمعنى وجوب تجانس أهداف المستثمر الخاص مع أهداف الاقتصاد القومي.

و في الأخير يتم كتابة تقرير متكامل عن التقييم في تناول النقاط السابقة ويعتبر كمستند تتم مناقشة مع الجهات المختصة أو مؤسسات التمويل.

¹ على محمد خضر ، فيصل مفتاح شلوف ، صالح الصابر شعيب ، مرجع سبق ذكره ، ص. 53 .

شكل رقم 1: يوضح إطار عام منطقي لمراحل أي مشروع استثماري



المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما تقدم في شرح مراحل تحليل جدوى المشروع .

خلاصة :

- على ضوء ما تقدم يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من النقاط متمثلة في الآتي:
- يعتبر تحديد الهدف من إنجاز المشروع كنقطة بداية في تحليل جدوى المشروع.
 - إن إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري هي في جوهرها سلسلة من الدراسات تتميز بالترابط والتكامل، وإنجازها يتطلب بالضرورة معلومات تختلف من مشروع إلى آخر حسب طبيعته وحجمه.
 - الحصول على دراسة جدوى ذات جودة أمر يتوقف على مدى توافر كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع، وعلى وجود فريق عمل متخصص في إعداد مثل هذه الدراسات.
 - يمكن إعداد دراسة الجدوى من وجهة نظر المستثمر الخاص وتسمى في هذه الحالة بدراسة الجدوى الخاصة، أو إعدادها من وجهة نظر المجتمع ككل وتسمى بدراسة الجدوى الوطنية، وهناك اختلاف أساسي بين الدراستين.
 - يمكن إعداد دراسة الجدوى في حالات عديدة مثل القيام بإنشاء مشروعات جديدة، أو التوسع في مشروعات قائمة، أو عند الإحلال والتجديد، أو رغبة في التطوير التكنولوجي.
 - يمر تحليل جدوى المشروع بمجموعة من المراحل المتتابعة، والتي تنتهي بتوفير المعلومات والمؤشرات المساعدة على تقدير مدى صلاحية المشروع الاستثماري.